

دعوى

القرار رقم (IZD-2020-53)

الصادر في الدعوى رقم (Z-9970-2019)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة الدمام

المفاتيح:

ربط زكوي - عدم قبول الدعوى شكلا - فوات المدة النظامية - مدة نظامية - عدم التزام المدعية بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي لعام ١٤٢٠م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعى لم يتقاض بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدي ذلك: عدم قبول الدعوى لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الثلاثاء الموافق (٢٠٠٥/١٢/٢٠٢١م) الموافق (٩/١٤٤١هـ)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) بتاريخ ١٤٢٥/١١٠هـ وتعديلاته، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٧٤) بتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة لجان الضريبية برقم (Z-٩٩٧٠-٢٠١٩) بتاريخ ١٨/٠٩/٢٠١٩م.

تتلخص وقائع الدعوى في أن (...) بموجب السجل التجاري، تقدم بلائحة دعوى تنص على «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: إشارة إلى الرد المقدم من الهيئة العامة للزكاة والدخل بفديكم ١- تم تقديم ٤ اعترافات على النظام الالكتروني لموقع الزكاة والدخل وارقامها كالتالي ١- (...) ٢- (...) ٣- (...) ٤- (...)) وذلك في التواريخ المحددة وفترة السماح وايضا تم تسليمها إلى فرع الهيئة العامة للزكاة والدخل فرع الدمام وبالاتصال مرارا وتكرارا على خدمة العملاء في الهيئة تمت الافادة بأن الطلب قيد المراجعة . وتم ايضا تزويدنا بشهادة مقيدة رقم ... وهذا يثبت أننا قد قمنا بالاعتراض في تاريخ المدة المحددة. لذا نطالب من سعادتكم قبول الدعوة والدراسة والبت فيها. وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير ولكلم جزيل الشكر» وجاء رد المدعى عليها على مذكرة المدعية بـ «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: إشارة إلى الدعوى المقامة من / شركة (...) بشأن الربط الزكي للأعوام ٢٠١٤م حتى ٢٠١٦م الرقم المميز (...) وبعد الاطلاع والدراسة نفيدكم بما يلي: - تاريخ الربط: آلياً بتاريخ ٢٧/٣/١٤٤٠هـ - تاريخ الاعتراض: آلياً بتاريخ ٥/٢٩/١٤٤٠هـ. تدفع الهيئة بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لتقديم الاعتراض بعد انتهاء الموعود النظامي وذلك استناداً لأحكام المادة (الثانية والعشرون) من لائحة جبایة الزکاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٢٨/٦/١هـ الفقرة (١) التي نصت على أنه: (يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة ومسبقة يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط...), وكذلك استناداً للفقرة (٤/أ) من المادة (الثانية والعشرون) من لائحة جبایة الزکاة التي نصت على أنه: (لا يعد الاعتراض مقبولاً من الناحية الشكلية في الحالات الآتية منها: إذا قدم الاعتراض بعد مضي المدة المقررة، أو كان غير مسبب). لذا تطالب الهيئة بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية وفقاً للأسباب الموضحة أعلاه، كما تحفظ بحق الرد في الناحية الموضوعية. وتقبلوا تحياتنا، إدارة المراجعة والتقاضي»

في يوم الثلاثاء الموافق (٢٠٠٥/١٢) انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وبالنداء على الأطراف تقدم (...) وحضور ممثل المدعى عليها (...) بتغويضه من محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل بسؤال وكيل المدعية عن دعواه اكتفى بما قدم من مستندات وبسؤال ممثل المدعى عليها اكتفى بما قدم من مستندات وبناء عليه تم قفل باب المراجعة وقررت الدائرة عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية للاعتراض.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠/١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٢٨/٦/٠٦هـ وتعديلاتها، وبناء على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (١٧/٢٨/٥٧٧) وتاريخ ١٤٣٧/٣/٠٣هـ وتعديلاته وبناء على لائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/١١/١١هـ وتعديلاتها وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، ولما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكي لعام ١٤٠٢م. وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعًا بالظلم عند الجهة مصدرة القرار خلال (٦٠) يومًا من تاريخ الإخبار به، وحيث نصت الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية لجبيبة الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) على أن «يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال سنتين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة ومسبقة يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط، وعند انتهاء مدة الاعتراض خلال الإجازة الرسمية يكون الاعتراض مقبولًا إذا سلم في أول يوم عمل يلي الإجازة مباشرة». وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تبلغت بالقرار في تاريخ ١٤٤٠/٣/٢٧هـ وقد مرت اعتراضها على القرار الصادر من المدعي عليها بالربط الزكي بتاريخ ١٤٤٠/٥/٢٩هـ، مما يتعمّن معه عدم قبول الدعوى شكلاً لتقديمه بعد فوات المدة النظامية.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم قبول دعوى شركة (...) من الناحية الشكلية لتقديمه بعد الفوات المدة الزمنية للاعتراض.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الأطراف، وحددت الدائرة (يوم الثلاثاء الموافق ٩/٠٦/٢٠٢٠م) موعداً لتسلیم نسخة القرار وأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلیمه، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.